

المارة **قوله** ليعلم اي فانه لو قال امنتم لاخص بالماضين في عصره صلى
الله عليه وسلم ورده في غاية البيان بان الموصوف بصفة عامة تعميم **قوله**
وكانه مبني على لان ظاهره ان الاصل التعبير بامت **قوله** النفاها هو
التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة اعني التكلم والمخاطب او القية
بعدها لتعبير عن باخر منها بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقضي
الظاهر ويرقب السامع **قوله** والتفتيح خلافة لان المنادي مخاطب بحق
ضيقه ان ياتي على طريق الخطاب فيقال يا فلان اذا فعلت ولا يقال اذا
فعل وانما جيب في الصلة بضمير الغائب لعوده على الموصول والموصول
من الاسماء الظاهرة وكلها غيب فاذا تم الموصول بصلته العائدية ضميرها
عليه تحض الكلام الخطاب الذي اقتضاه النداء ليس في الكلام عدول عن
طريقه الي طريق اخر ولذا كان جميع ما ورد في القرآن وكلام العرب من
امثال هذا النداء لم يجبي الا على هذه الطريقة فدعوى العدول في جميع
ذلك لا تستمع نعم العاد الي الموصول قد سمع فيه الخطاب والتكلم قليلا
في غير النداء كما في قول علي كرم الله وجهه انا الذي سمعتني امي حيدة
قوله كثير وانت التي جعلت كاصيرة الي وماندري بذلك التصاير
فهو من الالتفات كما قدمناه في اول الخطبة وقد منا هناك ايضا عن
المفني ان القول بالالتفات في الالية سهل ومثل في شرح تلخيص المعاني
قوله التحقيقية اي الدالة على تحقق مدخلها غالب وقوله التشكيكية
اي الدالة على انه مشكوك فيه غالبا وقد استعمل كل منهما مكان الاخر
كما بين في محله لطيفة ان للشك مع انها حارمة واذا التجزم معها
لا تجزم وقد الغز في ذلك الامام الزمخشري فقال انا ان شككت وجد
تم في جازما **قوله** واذا اجزمت فانني لاجزم **قوله** من الامور اللازمة
اي العالمية الوجود بالنظر الي ديانة المسلم كما في غاية البيان للعلامة الا
تصانفي **قوله** والجانب اي لا نهاية يمكن ان لا تقع اصلا **قوله** في الفصل
والتيهم اي قوله تعالى وان كنتم جنبا و قوله تعالى اوجبا خدمتم من الغايط
قوله ليعلم

سلم على النبي الخاتمة وقوله
عندي لسؤال من يجيب عظم
ان ان شككت وجد تموني
جازما واذا اجزمت فانني لم
اجزم قل في الجواب بان ان
في شرطها حرمت ومعناها
التردد فاعلم واذا حرم الحكم
ان شرطية وقعت ولكن لفظها
ليجزم

قوله ليعلم ان الوضوء سنة له وهو الذي لا يكون عن حدث وهذا يدل
على ان قوله تعالى فاغسلوا اي اغسلوا في الوجوب والندب الوجوب في الحد
والندب في غيره وهو مخالف لما ذكره من الحدث في الالية مراد ويؤخذ منه
ان التيمم والغسل لا يكونان الا فرضا للتصريح بالحديث فيهما وفيه ان الغسل
يندب في مواضع ويسن في اخر وكذا يقوم التيمم مقام الوضوء لغو وضوء
ودخول مسجد فلا يشترط فيهما ان يكونا فرضا ط لك في النهاية لا يقال
ان الغسل سنة للجمعة فيثبت التنوع فيه لانا نقول المدي ان لا يسن
لكل صلاة او نقول ان اختيار البزروي ادسنه لليوم للصلاة **قوله**
والوضوء على الوضوء بزور عني نور هذا الفضا حديث ذكره في الاحياء
وقال الحافظ العراقي في تحريجه لمرافق عليه وسبقه لذلك الحافظ المنذري
نعم روي احمد باسناد حسن رفوعا لولان اشق على امتي لا يترجم
عند كل صلاة بوضوء يعني ولو كانوا غير محدثين وروي ابو اود
والترمذي وابن ماجه رفوعا من نوا على طهر كتب له عشر حسنة
ولم يعيد الشرا باخلاف المجلس تبعا لظاهر الحديث وسياق الكلام عليه
ان نشاء الله في سنن الوضوء **قوله** عبر بالاركان اي ولم يعبر بالاركان
كما عبر غيره **قوله** لانه اي التعبير الماخوذ من عبر **قوله** اخذوا اكثر
فايدة قال في المنح لان الركن احصى وليسبه على ان مراد من عبر بالفرض
الاركان ط **قوله** مع سلامته اي اعترض بان الركن كما اعترف به فرض
داخل الماهية فهو احصى من مطلق الفرض ولازم الاصح لازم للاختصاص
واجب عنه بان مفهوم الركن ما كان جزء الماهية وان لم يكن هناك يكون
فرضا لان المعتبر في الماهيات الاعتبارية ما اعتبره الواضع عند وضع
الاسم لها ولم يعتبر في الركن ثبوت بقضي او ظني **قوله** بالوع اي ربع
الدرهم ومثله غسل المرفقين والكعبين فانه لم يثبت شيئا منها بقضي
ولذا لم يكف الماخوذ فيها اجماعا كما في الجليه **قوله** سرد المفسود اي من